قياس مخاطر التعثر المصرفي باستخدام نموذج Serrod
-دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية

أ.د.موفق أحمد علي السيدية م.م ليلى عبد الكريم محمد الهاشمي كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة الموصل	**D.r.Moafaq Ahmed Alsaydia** **A.L. Layla Abd Al-kareem Al-Hashmee** Administration & Economic College/ Mousl University

E-mail:alsaydia1@yahoo.com E-mail: layla20062009@yahoo.com

المستخلص

تعمل المصارف التجارية في ظروف اقتصادية غير مستقرة ، تتحمل فيها درجات مختلفة من المخاطر المصرفية ،لاسيما تلك المرتبطة بمنح التسهيلات الائتمانية (القروض) الامر الذي يفرض عليها إيلاء هذه المشكلة قدراً أكبر من الأهمية ،والقيام ببعض الإجراءات الكفيلة بتقليل تلك المخاطر إلى ادنى حد ممكن، من هذا المنطلق تركز المصارف جلْ اهتمامها على إدارة مخاطر الائتمان المصرفي من خلال اعتماد إجراءات صارمة تضمن للمصرف المكانة المميزة. ويبقى التعثر المالي محل اهتمام كونه لا يحدث بشكل مفاجئ إذ هو المرحلة الأخيرة من عدة مراحل تبدا بنقص السيولة وتتطور إلى أن تصل إلى التوقف عن السداد والذي يعرف بالعسر المالي،وتناول البحث هذا الموضوع بالتطبيق على المصارف العراقية فقد استخدم البحث النماذج المالية للتنبؤ بالفشل المالي ،اذ لخص البحث إلى عدة استنتاجات أهمها هي بروز خطر التركز الائتماني مرتبط ارتباط دقيق بإستراتيجية عمل المصارف ،فخطر التركز له تأثير مباشر على حدوث الخسائر في محفظة المصرف ،وهو ما يؤثر على رأس المال وقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته كما برزت عدة توصيات أهمها هي أهمية قيام المصارف العاملة في الجهاز المصرفي العراقي بالتعامل مع الضمانات الجيدة كونها ركيزة أساسية في العمل المصرفي ويمكن الرجوع إليها عند تعثر السداد.

Measuring default Risk By Using Sherrod model an applied study a sample in Iraq commercial Banks

Abstract

Commercial banks operating in unstable economic conditions, in which different degrees of banking risks bear, especially those associated with the granting of credit facilities (loans) which forces them this problem be given greater importance, do some measures to reduce those risks to a minimum, From this point of focus most of their attention on banks and banking credit risk management through the adoption of strict measures to ensure the bank's distinctive status. It remains the financial failure of interest it does

not happen suddenly, as is the final stage of several stages, starting with the lack of liquidity and evolve it to stop payment and who knows the financial Bal beef, eat Find the subject application on Iraqi banks have used Find financial models to predict financial failure, as summed up the search to several conclusions of the most important of which is the emergence of the risk of concentration of credit linked accurate correlation strategy, the work of banks, The risk of concentration has a direct impact on the occurrence of losses in the portfolio of the bank, which would affect the capital and the bank's ability to fulfill its obligations as emerged several recommendations, the most important is the importance of the operating in the Iraqi banking system banks to deal with the best guarantees as a fundamental pillar in the banking business and can refer to it when defaults.

منهجيةالبحث:

اولا :مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في تعرض المصارف إلى مخاطر الائتمان والتي تتمثل بشكل كبير في القروض المتعثرة وهنا يمكن تلخيص مشكلة البحث في أثارة التساؤلات التالية :-

1- ما مدى تأثير القروض المتعثرة في فشل المصارف قيد الدراسة؟
2- هل أن للقروض في المصارف دوراً أساسياً في حصول تلك الأزمة؟

ثانيا :أهمية البحث : يعد تعثر القروض المصرفية محور اهتمام العديد من الموسسات المالية العالمية ومنها لجنة بازل ؛ وذلك لإثاره السلبية على المؤسسات المالية والمستثمرين على حد السواء فضلاً عن تأثيرها على الاقتصاد ككل،وبسبب تزايد عدد المؤسسات المتعثرة في تلك الفترة والتي كشفتها التقارير المالية الدولية بنشراتها لاسيما مع ظهور الأزمة المالية والتعرف على المؤسسات المتعثرة التي هددت الاقتصاد العالمي ،وتنبع اهمية البحث من خلال الاتي :-

1- -يركز البحث على حل المشكلات التي تواجهها المصارف والمؤسسات المتمثلة بالقروض المتعثرة .
2-إن للقروض المتعثرة آثار على القطاع المصرفي في مختلف دول العالم.
3- إن للقروض المتعثرة تأثير في حصول ألأزمات المصرفية في العديد من الدول والتي أدت إلى مشاكل عديدة في النظم الاقتصادية والمالية .

4-إن فهم القروض المتعثرة وأثرها في حدوث مشكلات للمؤسسات المصرفية والمالية أو للأسواق ألماليه يمكن أن يساعد على تجنب هذه المشكلات .

ثالثا:أهداف البحث :يهدف البحث إلى مجموعه من الاهداف التي يمكن تلخيصها بالاتي :

1- تسليط الضوء على موضوع القروض المتعثرة في المصارف وأسبابهاونتائجها .
2- بيان وتحليل ودراسة واقع مشكلة القروض المتعثرة في عينة من المصارف العراقية.
3- دور المصرف في معالجة هذه الإشكالية بالياتها المصرفية المختلفة.

4- استعراض الدروس المستفادة من القروض المتعثرة وكيفية مواجهة السلبيات الناشئة من التعامل غير الصحيح.

رابعا:فرضية البحث : يقوم البحث على فرضية رئيسية مفادها "يمكن استخدام نموذج (Sherrod)للتنبؤ بالتعثر المالي وتقييم مخاطر الائتمان في المصارف العراقية.

خامسا:منهج البحث : اعتمد البحث على المنهج الوصفي ،وذلك من خلال الاستعانة بالاطاريح والرسائل الجامعية والدوريات والكتب ذات الصلة بموضوع البحث ،فضلاً عن اعتماد المنهج التحليلي من خلال التطبيق على عينة البحث.

سادسا: الحدود الزمانية والمكانية للبحث :اشتملت عينة البحث على مجموعة من المصارف العراقية لسنة 2013 ، والمبينة في الجدول (1-1).

جدول(1-1)

المصارف عينة البحث

ت	المصارف	سنة التأسيس	ت	المصارف	سنة التأسيس
1	مصرف سومر التجاري	7/8/1999	12	مصرف الاتحاد العراقي	23/9/2002
2	مصرف كوردستان الدولي	13/3/2005	13	مصرف دار السلام للاستثمار	7/12/1998
3	مصرف المنصور للاستثمار	13/9/2005	14	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	24/8/2005
4	مصرف المتحد للاستثمار	20/8/1994	15	مصرف الخليج التجاري	20/10/1999
5	مصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	19/12/1992	16	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	7/7/1993
6	مصرف التجاري العراقي	11/2/1992	17	مصرف الائتمان العراقي	25/7/1998
7	مصرف بغداد	18/2/1992	18	مصرف الأهلي العراقي	2/1/1995
8	مصرف أشور الدولي	25/4/2005	19	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	23/8/2001
9	مصرف بابل	6/4/1999	20	مصرف إيلافالإسلامي	28/6/2007

الجدول من إعداد الباحثين

المبحث الأول

الاطار المفاهيمي للتعثر المصرفي

أولاً : مفهوم الديون المتعثرة : تتمثل الديون المتعثرة بمفهومها العام بالديون غير العاملة ، والتي إذا لم تعالج أسبابها تنخفض في تصنيفها إلى ديون مشكوك في تحصيلها ،وإذا ما استمر عدم معالجتها فإنها تصبح ديون معدومة (**الظاهر وآخرون ،2007:518**). وفي مجال آخر قد تمثل كافة أنواع التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها الزبون ولم يقم بسدادها في موعدها المحدد .ونتيجة لذلك يتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة متوقفة ،وبمرور الوقت يصبح ديناً متعثراً (**الطويل ،2008: 47**). وهنا يمكن وصف الديون المصرفية المتعثرة بكونهامشكلة خطيرة تواجه المصارف تؤدي إلى تجميد جزء مهم من مواردها نتيجة لعدم قدرة الزبائن المقترضين على السداد (مبلغ القرض ،العمولة)،ومن ثم تعويض المصرف المانح لخسائر يتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار فضلاً عن تحقيقه لخسائر حقيقية تتمثل في هلاك هذه

القروض اذا لم تكن هناك ضمانات مادية مناسبة وكافية يمكن تسيليها والحصول على قيمتها في الوقت المناسب لسداد القرض الممنوح من المصرف للزبون المقترض المتعثر في السداد(محمد،2013 :130). وذهب البعض إلى بيان مفهوم الديون المتعثرة بأنها ماهي إلا اختلال مالي يواجه المصرف نتيجة موارده وإمكانياته في الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير وإن هذا الاختلال ناجم عن عدم توازن بين موارد المصرف المختلفة (الداخلية والخارجية) وبين التزاماته في الأجل القصير التي استحقت أو تستحق السداد،وإن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية وبين التزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض وبين الاختلال الحقيقي الدائم ،وكلما كان هذا الاختلال هيكلياً أو يقترب من الهيكلي كلما كان من الصعب على المشروع تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال.(الغصين ،2004: 21-22). والتعثر المالي هو" عملية" و"حالة" ،فمن حيث أنه عملية فهو ليس نتيجة اللحظة ،ولكن ناجم عن العديد من الأسباب التي تفاعلت وتتفاعل عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر ثم تؤدي إلى الحالة التي عليها المصرف من عدم قدرته على سداد التزاماته والحصول على التزامات أخرى.(بزام،2014: 3). مما سبق يمكن الدخول إلى مضامين التعثر المالي من خلال محور الزبون المتعثر الذي يتوقف عن سداد الأقساط أو الفوائد المستحقة عليه في مواعيدها ،أو يواجه مشاكل مالية أوإدارية أو تسويقية يترتب عليها في النهاية تخلفه عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين في مواعيدها (حريري ،2009: 6).ومحور آخر هو محور المشروع الفاشل بأنه ذلك المشروع الذي يعاني من اختلال في العلاقة بين دخله ونفقاته ،إذ تتعدى الثانية الحد الأقصى للأولى ،حيث يطلق على المشروع الذي يقل فيه العائد على الاستثمار –استنادا إلى تكلفته الدفترية – عن تكلفة رأس المال ،ويتصف المشروع المتعثر بتعذر وفائه لالتزاماته المستحقة رغم زيادة موجوداته عن مطلوباته(مطر ،2010: 64). ومن الجدير بالذكر أن هناك فرقاً بين التعثر المالي والفشل المالي على عدّ أن التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا يؤدي بالضرورة إليه ،وقد استند هذا الفرق على استخدام معيار المرونة المالية ،عليه فإن التعثر المالي والفشل المالي يعنيان مايلي:- (شاهين ومطر،2011: 859).

-التعثر المالي : يعني نقص العوائد أو توقفها ،وعدم القدرة على سداد الالتزامات في موعدها.
-الفشل المالي :يعني التوقف كلياً عن سداد الالتزامات مما يؤدي إلى الإفلاس وتوقف النشاط.ويعد الإفلاس صورة من صور الفشل حيث يعرف بأنه الوضع الذي لا يستطيع فيه المصرف مواجهة التزاماته نحو الآخرين ،وبالتالي طلب المحكمة من المصرف إما إعادة تنظيم ديونه أو تسييل موجوداته(مطر ،2010: 64) . وفي حقيقة الأمر ،قبل أن يصل المصرف إلى مرحلة الفشل فهو يمر بالمراحل الآتية :- (انجرو،2007: 101)

1. مرحلة العسر المالي الفني :- أو ضعف الملاءة بالنسبة للمصرف وهي تلك الحالة التي يعجز فيها المصرف عن مواجهة الالتزامات المستحقة علية بتواريخ استحقاقها على الرغم من زيادة موجوداته المتداولة على مطلوباتهالمتداولة ،ويمثل هذا ما يعرف بأزمة السيولة داخل المصرف.
2. مرحلة العسر المالي الحقيقي :- في هذه المرحلة يصبح المصرف عاجزاً عن مواجهة التزاماته المستحقة ،أي عندما تكون قيمة موجوداته أقل من قيمة مطلوباته ،وهنا يكون المصرف قريباً جداً من مرحلة الإفلاس ما لم يستطيع الحصول على التمويل اللازم للمعالجة محاولة أخيرة.
3. مرحلة الفشل القانوني :- في هذه المرحلة لا يستطيع المصرف التحكم خلالها بالفشل الأمر الذي يتطلب إجراءات قانونية لإعلان الإفلاس أو التصفية.

4. مرحلة الإفلاس :- وهي المرحلة النهائية ،حيث يصل المصرف إلى مرحلة الفشل ،فتأخذ الإجراءات القانونية نتيجة لعجز المصرف عن سداد ديونه وبذلك يجري الإعلان عن إفلاس المصرف.

وتتباين أنواع التعثر المالي على وفق وجهات نظر المهتمين بظاهرة التعثر المالي في تحديد أنواعه ،إلا أن الإجماع يشير إلى أن للتعثر المالي الأنواع الآتية:-

أ. **التعثر المالي :** يكمن في مواجهة المصرف لظروف غير متوقعة "طارئة"تؤدي إلى عدم قدرة المصرف على تحقيق فائض نقدي يكفي لسداد التزاماته قصيرة الأجل ،فضلاً عن عدم القدرة على تغطية هذه الالتزامات من المصادر الخارجية(الظاهر وآخرون، 2007: 518) . ويتخذ التعثر المصرفي احد الشكلين الأتيين :- (الزرقان ،2010)

الأول :- هو حالة عدم كفاية السيولة ويقصد بذلك عدم قدرة المصرف على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع ،وهو ما قد يحدث حتى ولو كانت الموجودات تزيد عن قيمة المطلوبات.
الثاني :- هو حالة الإعسار المالي ويقصد به زيادة الالتزامات المستحقة للغير (المطلوبات)عن قيمة موجودات المصرف، وهذا الأمر يحدث بعض النظر عن مستوى السيولة.وربما يتعرض المصرف لحالة فشل مالي أو مصرفي دون أن يرتبط بحدوث فشل اقتصادي.

ب. **التعثر الاقتصادي** : من وجهة النظر الاقتصادية فإنه يقصد بالمشروعات المتعثرة تلك المشروعات التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها،أو هي تلك المشروعات التي يقل فيها معدل العائد على الاستثمارات عن التكلفة الدفترية لرأس المال(محمد،2013: 130) .ويقصد به أيضاً حالة مصرف تعجز عوائده المتحققة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة التمويل، وبمعنى آخر ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.(الطويل، 2008: 58).

ولايترتب على التعثر المصرفي إشهار إفلاس المشروع وإن كان يستوجب تصفيته ،وهذا يحدث بغض النظر عن قدرة المشروع على الوفاء بالالتزامات المستحقة عليه. بمعنى أنه يمكن للمشروع أن يكون فاشلاً من الناحية الاقتصادية ومع ذلك لا يتوقف عن دفع الالتزامات المستحقة علية عندما يحل اجل استحقاقها ،ومن ثم لا يشهر إفلاسه (الزرقان، 2010: 14) .وفي هذه الحالة كون المصرف لا يستطيع أن يحقق عائداً معقولاً أو معتدلاً على استثماراته ،أو عندما يكون صافي رأس المال سالباً، وذلك عندما تكون القيمة الدفترية لمطلوبات المؤسسة أكثر من القيمة الدفترية لموجوداتها.(شاهين ومطر،2011: 859).

ثانياً:أنواع القروض المتعثرة : يمكن تقسيم القروض المتعثرة إلى عدة أقسام وهي:- (حديد،2011: 135)

1. قروض تشوبها ملاحظات تستدعي متابعتها بدقة ،نجم عنها التأخر في سداد الأقساط اكثر من شهر ،وضعف في الحساب ،ويجب اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة لها.
2. قروض تقترب من دائرة الخطر ولكنها ليست بالضرورة قروض مشكوك فيها ويحتمل أن تسبب خسارة للمصرف لأسباب قد تتعلق بضعف سيولة المصرف أو غير ذلك.
3. قروض إمكانية تسديدها بالكامل مشكوك فيها حيث يكون هناك تأخر في سداد القرض أو الفائدة لفترة تزيد عن ستة اشهر.

ثالثاً : تكاليف التعثر المالي : إن التعثر المالي في أي مصرف يحمل تكاليف اقتصادية باهضه، ويتجسد ذلك بوضوح بانخفاض القيمة السوقية كونها مهددة بالتعثر المالي بشكل جوهري ومؤثر ،مما يدفع المستخدمين بمنع حالات الفشل من خلال مقاضاة المدققين بالدعاوي القانونية في حال فشلهم بتقديم التنبؤات المبكرة (Neophyton&Charition,2000,3) لفشل المصارف ضمن تقريرهم الدوري .ومن ضمن هذه التكاليف ما يأتي:- (زايدة ،2006: 51)

1. مخصصات التسهيلات المتعثرة ،مصروفات الديون المعدومة.
2. تعليق تحميل المقترض بالفوائد.
3. تكاليف الفرصة المفقودة بسبب تجميد الأموال في موجودات متعثرة.
4. تدهور صورة المصرف لدى الجمهور.
5. تكاليف متابعة التسهيلات محاولة لتحصيلها.

رابعاً :أسباب تعثر القروض : نظرا لكون ظاهرة الديون المتعثرة هي ليست ظاهرة غريبة في الائتمان المصرفي ،إلا ان الخطورة في تضخمها وخروجها عن النسب الأمنه ،والمتعارف عليها بما لا يتجاوز نسبة من 5%إلى 7%حداً اقصى ،ووجود نسبة من التعثر ضرورة لا غنى عنها ،لأنه لاائتمان بلا مخاطر، فالمخاطر الائتمانية وليدة الائتمان وفطرته،واذا انعدمت المخاطر لدرجة صفر فإن الائتمان ينعدم.(الخضر،2011، 117)ويعد التعثر المالي نتيجة أو محصلة لتوليفة واسعة من العوامل التي قد تظهر جميعها أو بعضها في المؤسسة والمتمثلة فيما يلي:- (بزام،2014: 6)

1. **اسباب ادارية** :وتعد هذه الأسباب القاسم المشترك في معظم المؤسسات الفاشلة فتكون الإدارة غير قادرة على تقديم الدعم الكافي للموظفين حتى ولو كانوا ذا كفاءة عالية ومهارات ممتازة فسيجدون صعوبة لإتمام عملهم دون دعم الإدارة.
2. **اسباب مالية**:من اهم أسباب الإدارة المالية عدم الوفاء بالتزامات المستحقة في مواعيدها وتراكمها بالإضافةإلى عدم التحكم في تمويل دورة الاستغلال لعدم كفاية رأس المال العامل ،والتوسع في النشاط خلافا لما تقضي به دراسة الجدوى مما يتطلب انفاقا غير محسوب وهو ما يلقيبأعباء مالية إضافية على عاتق الزبون .
3. **أسباب استراتجية:** إن فرض الاستمرارية وتحقيق النمو والتوسع للمصرف لا يمكن تحقيقه في ظل غياب الوسائل اللازمة لذلك؛ لأنها تتطلب تغيرات هيكلية،وتتطلب استراتيجيةمحكمة.فضلاً عن عدم التنويع في الزبائن والتبعية لطرف واحد قد يؤدي إلى تعثر او فشل المصرف في حالة تعثر الزبون.

خامساً : مراحل التعثر المالي : إن التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يمر في عدة مراحل للوصول إلى مرحلة التعثر،ولذلك يجب معرفة تلك المراحل لغرض متابعة التعثر المالي في مراحلة الأولى قبل أن يصبح في مراحلة النهائية الحرجة،وهذه المراحل هي:- **(الظاهر وآخرون ،2007: 519-520)،(بزام ،2014: 7- 8)**

1. **مرحلة حدوث العارض :** وهو البداية الحقيقية للتعثر المالي ،حيث أن اي عارض يمثل اختباراًلإدارة المشروع ،فاذا تنبه له ادرك خطورته ولم يحدث التعثر ،واذا أغفله واستهان به بدأ التعثر .
2. **مرحلة تجاهل الوضع القائم :** وفي هذه المرحلة يدق جرس الإنذار، ويتم فيها تنبيه القائمين على إدارة المصرف والمشروع إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر،إلا أنهم يتجاهلون ذلك تهاوناً وتقليلاً بشأنها.

3. **مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته :** في هذه المرحلة يزداد الوضع سوءاً ويزداد تجاهل القائمين على المؤسسة لخطورة الوضع وعدم مبادرتهم لحل المشكلة.
4. **مرحلة التعايش مع التعثر :** وهذه المرحلة هي من اخطر المراحل على الإطلاق ،بحيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع ،ويكون المشروع على وشك الإفلاس ،وخلال هذه المرحلة يتم وقف الاستثمارات الجديدة وتنعدم الزيادة في الطاقة الإنتاجية ،وتتحول العملية الإنتاجية إلى المحافظة على بعض خطوط الإنتاج وإغلاق الخطوط الأخرى التي لا يستطيع المشروع القيام بأعمال صيانتها،أوإصلاح الأعطال فيها أو تجديدها.
5. **مرحلة حدوث الأزمة المدمرة :**في هذه المرحلة تصل أخبار تعثر المشروع إلى المتعاملين معه،وتحدث الأزمة عندما تواجه المؤسسة حادث ضخم لا يمكن مواجهته بأي طريقة.
6. **مرحلة معالجة الأزمةأو تصفية المشروع :** في هذه المرحلة يتم استدعاء خبراء ومتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها ،سواء من خلال عمليات الدمج أو التصفية أوإعادة الهيكلة أوإعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية، وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها ،وبما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد.

سادساً :الأثار السلبية للتعثر: تمثل الديون المتعثرة بالمصارف مشكلة خطيرة ذات نتائج باهظة التكاليف وآثار وإفرازات معقدة التركيب ،ليس فقط على الجهاز المصرفي بل على الدولة ككل،لتأثيرها الخطير والمتشابك على النشاط الاقتصادي بشكل عام في الحاضر والمستقبل،وتأتي خطورة التعثر من انه يلمس مباشرة استثمارات المصرف داخل المحفظة **(الخضر ،2011: 124)** .ويترتب علية عدة آثار سلبية تتمثل في الاتي:- **(زايدة ،2006: 55-56)**

1. أثار على الاقتصاد القومي :

أ. مناخ الاستثمار : يعد ارتفاع حجم الديون المتعثرة مؤشراً لانخفاض عائد الاستثمار في كثير من المشروعات والتأثير السلبي على تنفيذ خطط الاستثمار التي تستهدف تنمية الاستثمار.
ب. الميزان التجاري : تؤدي المشروعات المتعثرة إلىالتأثير سلباً على الإنتاج القومي ،مما يؤدي إلى اللجوء إلى القروض لسد الفجوة بين العرض والطلب ،ومن ثم يميل الميزان التجاري في غير صالح الاقتصاد القومي وبالتالي يزداد عجز الميزان التجاري.
ج. الدخل القومي وإيرادات الموازنة العامة: يؤدي التعثر المالي إلى حرمان الموازنة العامة للدولة من جزء هام من الموارد السيادية ،وانخفاض حصيلة الضرائب الممولة للدولة من كل من الجهاز المصرفي والمشروعات المتعثرة ومن حيث زيادة الطاقة العاطلة تتحول المشروعات المتعثرة في سداد ديونها إلى طاقات عاطلة داخل الاقتصاد القومي.

2. الآثار المالية للتعثر:

أ. احتجاز جزء من الإيرادات الكلية لتشكيل المخصصات اللازمة إزاء الديون.
ب. تعليق الفوائد المترتبة على تلك الديون.
ج. ارتفاع تكاليف متابعة تحصيل الدين المتعثر التي تتطلب إشراف ورقابة أكثر من غيرها.
د. ارتفاع تكاليف معالجة الدين المتعثر في القضاء والمحاكم وأتعاب المحاماة وغيرها فضلاً عن تكلفة الفرصة المفقودة بسبب تجميد الأموال في موجودات متعثرة.

سابعاً : استراتيجيات وآليات معالجة القروض المتعثرة :

1. استراتيجيات معالجة القروض المتعثرة

إن ظاهرة القروض المتعثرة تثير اهتمامات إدارة الائتمان بشكل خاص ،ولهذا فهي تضع لنفسها استراتيجيات عمل خاصة لمواجهة مثل هذه الحالات ومن أهم هذه الاستراتيجيات

استراتيجيات تتعلق بالزبائن، وتنقسم على قسمين، **الأولى**: استراتيجيات محافظة والتي تبدأ بإجراءات مخلصة تجاه الزبائن المتعثرين تصل إلى حد المساعدة في تقديم المشورة وفي اقتراح البدائل للسياسة التشغيلية التي يعتمدها الزبون ،إضافةإلى ما يمكن أن تقدمه من قروض جديدة أو جدولة القرض إلىتواريخ استحقاق أخربوإجراءات أخرى.أما**الثانية**: فهي الاستراتيجيات المتشددة حيث تقوم إدارة الائتمان بالمطالبة الفورية بإشهارإفلاس الزبون خصوصاً عندما تلاحظ أن الزبون قد اخفى عليها الكثير من المعلومات ،ولم يكن صادقاً في معلومات أخرى(**حديد،2011: 166 - 167**). وبالمقارنة بين الحالتين نجد أن المصرف في الحالة الأولى يمد يد العون إلى الزبون للخروج من التعثر، وإصلاحما يمكن إصلاحه،أما الحالة الثانية فهي أن يكون الزبون مراوغاً بقصد، وبالتالي لا يمكن مساعدته لأنه لم يقدم بيانات سليمة ودقيقة عن مركزه المالي مما يدفع إلىعقابه بما يراه المصرف مناسبا.

2. **استراتيجية تتعلق بالقروض :** إن افضل استراتيجية للتعامل مع القروض المتعثرة ،هي العمل على تفادي التعثرمن خلال صياغة وتنفيذ سياسة ائتمانية سليمة ،بحيث يتم التسديد من خلال الاعتماد على التدفقات النقدية للنشاط التجاري،والاعتماد على ضمانات كافية واستثناء ضمانات الضعيفة قبل منح القروض ،فضلاً عن اتباع إجراءات وسياسات ضمان فعالة منذ البداية للتأكد من طبيعة الضمان.

ثامناً : وسائل الحد من مخاطر تعثر القروض : تعتمد الكثير من المصارف على عدد من الوسائل للحد من مخاطرتعثر القروض نذكر منها:- **(حديد،2011: 166)**

- دقة اختيار العاملين في مجال الائتمان المصرفي
- تدريب الملاكات لرفع مستواها، ومسايرة كل المستجدات والتطورات في العمل المصرفي.
- تطبيق مفاهيم وأسس الائتمان الجيد دون تهاون .
- دقة بحث طلبات التسهيلات الائتمانية وخاصة طلب الزبون الذي يتمتع بتسهيلات ائتمانية لدى مصارف أخرى ،والتعرف على أسباب عدم حصوله منها على طلبه.
- عدم التجاوب مع الزبائن في منح تسهيلات تزيد عن طاقتهم الاستثمارية أوالإدارية.
- المتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الحسابات ،واستمرار نشاطها وانتظامها.
- استيفاء الاستعلام دورياً عن الزبون للوقوف على أي تغيير في سمعته ونشاطه.
- تنويع الائتمان الممنوح ،وتوسيع سلة التسهيلات الائتمانية ،والحد من التركزات.

تاسعاً :الأساليب المستخدمة في تخفيف مخاطر الائتمان:-

اختبارات الضغط الائتمانية Credit Stress Testing

تم تعريف اختبارات الضغط من قبل لجنة بازل (BIS)على أنها مصطلح شامل يصف التقنيات المختلفة المستخدمة من قبل المؤسسات المالية لقياس احتمالية التعرض للأحداث الاستثنائية(Monetary Authority of Singapore,2002,4)

محددات إقراض المصرف أثناء المخاوف المصرفية : بعد انهيار بنك ليمان براذرز الامريكي في ازمة 2007-2008 تباينت المصارف في إقراضها ،بعض المصارف خفضت إقراضها بأكثر مما فعلت المصارف الأخرى،وهناك نقطتين يجب التركيز عليهما هما:-

1. الحد الذي إلية كانت ممولة بدين قصير الأجل مما بودائع مضمونه.
2. تعرضها لانخفاضات عن خط الائتمان.

وكلا العاملين قاد المصارف إلى زيادة الحاجة إلى السيولة.ومن الجدير بالذكر أن الودائع ولاسيما الودائع المضمونة تكون مصدراً اكثر استقراراً لرأس المال من الديون قصيرة الأجل ،ومما لاشك فيه أن الودائع تنمو عندما تنحرف الأوضاع في سوق الدين قصير الأجل ،في حين أن الأنواع الأخرى من التمويل لا تتعرض لذلك،بالتالي نتنبأ إلى أن المصارف التي لديها مقدار اكبرمن الودائع مقارنة بالموجودات سيكون خفضها للإقراض اقل أثناء الخوف المصرفي **(**Lvashina & Scharfstein,2010:330)

عاشراً :إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وفق مقررات لجنة بازل :توصلت لجنة بازل في سبتمبر 2000إلى مجموعة من الأسباب الرئيسة لحدوث مشاكل الائتمان من أهمها :-

1. **تركز الائتمان :**الافتراض الرئيسي القائل أن المصارف تفضل إقراض الشركات الكبيرة بدلاً من الشركات الصغيرة والناشئة (الداخلون الجدد)سوف يقلل من الإقراض نتيجة لذلك ،يقل الحافز لدى المصارف على إقراض شركات عديدة في نفس الصناعة مما يجعل الوصول إلى الائتمان اكثر صعوبة للداخلين الجدد وتخلق عوائق مالية كبيرة(الأمم المتحدة ،2005: 36) .ويظهر التركز في محفظة القروض بسبب تركز تعامل المصرف مع زبون واحد أومجموعة محددة من الزبائن أو نتيجة الاهتمام بصناعات معينة أو قطاعات اقتصادية معينة أو مناطق جغرافية أو مجموعة من الأنشطة التي تتأثر بعوامل اقتصادية واحدة(Düllmann&Masschelein,2006:1**).** إن بروز خطر التركز الائتماني مرتبط ارتباطاً دقيقاً باستراتيجية عمل المصارف ،فخطر التركز له تأثير مباشر على حدوث الخسائر في محفظة المصرف ،وبهذا يؤثر على رأس المال والقدرة الايفائية للمصرف**.**(Bandyopadhyay,2010:2)وتتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف سياسات وإجراءات ملائمة، لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة مخاطر التركز، والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب . وتضع السلطات الرقابية لذلك حدوداً احترازية لتقييد التعرضات المصرفية على الأطراف الأخرى، سواء بشكل فردي على هذه الأطراف أو على مجموعات مترابطة منها (صندوق النقد العربي ،91:2014).
2. **عمليات الائتمان :**تشير العديد من الدراسات أن نسبة كبيرة من خسائر المصارف الناتجة عن الائتمان يمكن تفاديها من خلال اتباع نظام داخلي لإدارة الائتمان يتميز بجودة عالية (زايدة،2006: 41).
3. **تأثر الائتمان بظروف السوق والسيولة :** لاشك فيه أن الائتمان يتأثر بظروف السوق والسيولة ،فإذا كان هناك رواج اقتصادي يصبح وضع الائتمان جيدا، واذا ما كان هناك ركوداً اقتصادياً فإن مشاكل الائتمان تظهر في هذه الحالة(زايدة،2006: 41).

الحادي عشر : معالجة الديون المتعثرة حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية : أكدت لجنة بازل ضمن المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الفعالة على المبدأ الخامس عشر الذي يشير إلى الكشف المبكر والتدخل في الوقت المناسب والذي يؤكد على انه يجب أن يكون ضامن الودائع جزاءً من شبكة الحماية المصرفية التي يتضمن عملها كشف حالات تعثر المصارف مبكراً والتدخل في الوقت المناسب لإيجاد حلول لتلك الحالات حيث يجب أن يتم اكتشاف تعرض المصرف أو احتمال تعرضه لضائقة مالية ما في وقت مبكر بناء على أسس محددة وفق آليات واضحة مع مراعاة تمتع عناصر شبكة الحماية المصرفية بالصلاحية القانونية والاستقلالية اللازمة لاتخاذ إجراءاتهم. أما المبدأ السادس عشر والذي يتعلق بالمعالجة الفعالة للمصارف المتعثرة والذي يؤكد على أن تعزز المعالجة الفعالة للمصارف المتعثرة من قدرة ضامن الودائع على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين وتعويضهم بشكل فوري ودقيق ومنصف وتخفيض كلفة

معالجة المصارف المتعثرة واثرها على الأسواق ،وتعظيم عوائد بيع الموجودات وتعزيز الانضباط من خلال اتخاذ الإجراءات القانونية في حالات الإهمال وسوء التصرف. فضلاً عن ذلك ،يجب أن يمتلك ضامن الودائع أوأي عنصر من عناصر شبكة الحماية المصرفية ذات العلاقة صلاحية وضع آلية مرنه للمحافظة على استمرار الأعمال المصرفية الحساسة من خلال بيع الموجودات لمصرف أخر يتحمل بالمقابل الالتزامات القائمة على المصرف المتعثر (basel 3,2009:5).

المبحث الثاني

الجانب العملي

مفهوم نموذج herrod

يعد احد اهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي ويعتمد النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة ،بالإضافةإلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التميز التي أعطت لهذه المتغيرات ،حسب الصيغة التالية:- (الحيالي،2004: 255)

Z=17x1+9x2+3.5x3+20x4+1.2x5+0.1x6

إذ أن :

Z:-مؤشر الإفلاس

X1:- صافي رأس المال العامل /إجمالي الموجودات

X2 :- الموجودات المتداولة /إجمالي الموجودات

X3:- إجمالي حق الملكية/إجمالي الموجودات

X4:- صافي الربح قبل الضريبة/إجمالي الموجودات

X5:-إجمالي الموجودات /إجمالي المطلوبات

X6:–إجمالي حق الملكية /إجمالي الموجودات الثابتة

وتتمثل ميزة هذا النموذج في تحديد العلاقة بين درجة مخاطرة القروض من جهة ،ونوعية المخاطر (نوعية المؤشر) من جهة ثانية،وذلك كأساس لتسعير القروض ،ومن ثم تقويم نوعية أو جودة محفظة القروض في المصرف ،وبالتالي فإن هذا النموذج عبارة عن تقويم أوترتيب مخاطر الائتمان المتصلة بالمقترض عن طريق تحليل مركزه المالي من واقع البيانات المالية التي يرافقها بطلب الحصول على القرض.

ويهدف هذا النموذج إلى تحقيق هدفين هما:- **(الحيالي،2004: 255)**

1. **تقييم مخاطر الائتمان**:-حيث يستخدم من قبل المصارف لتقيم المخاطر الائتمانية عند منح القروض للمشاريع الاقتصادية إذ يجري تقسيم القروض إلى خمس فئات بحسب درجة المخاطرة.

جدول (1-2)

درجة المخاطرة حسب نموذجsherrod

الفئة	درجة المخاطرة للتعرض بالفشل المالي	الفاصلةzقيمة
الأولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	25<z
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس	25>z>20
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	20>z>5
الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس	5>z>5-
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	Z<5-

المصدر:-الشيخ، فهمي مصطفى ،2008،التحليل المالي ،الطبعة الاولى،102،رام الله ،فلسطين.

يسير في اتجاه معاكس لاتجاه المخاطرة، بمعنى أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على انخفاض درجة المخاطرة الائتمانية والعكس صحيح.**(نجار،2014: 147)**.

2. **الفشل المالي:-** يستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المشروع في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة المشروع على مزاولة نشاطه في المستقبل.

جدول(2-2)

النسب المالية لنموذجSherrod

ت	المتغير	النسب	نوعها	وزنها النسبي بالنقاط
1	X1	صافي رأس المال العامل /إجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	17
2	X2	الموجودات المتداولة /إجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	9
3	X3	إجمالي حق الملكية/إجمالي الموجودات	مؤشر رفع	3.5
4	X4	صافي الربح قبل الضريبة/إجمالي الموجودات	مؤشر ربحية	20
5	X5	إجمالي الموجودات /إجمالي المطلوبات	مؤشر رفع	1.2
6	X6	إجمالي حق الملكية /إجمالي الموجودات الثابتة	مؤشر رفع	0.1

المصدر:-من إعداد الباحثين بالاستناد إلى محمد مطر،1997،التحليل المالي الأساليبوالأدوات والاستخدامات العملية ،عمان ،الأردن.

جدول(3-2)

نتائج المتغيرات(x1-x6) بموجب نموذج sherrod

للمصارف العراقية عينة البحث

المتغير	مصرف سومر التجاري	مصرف كوردستان الدولي	مصرف المنصور للاستثمار	مصرف المتحد للاستثمار	مصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف التجاري العراقي	مصرف بغداد	مصرف اشور الدولي	مصرف بابل	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
X1	0.5785	0.3610	0.3421	0.3804	0.4727	0.5823	0.1328	0.5807	0.3633	0.1411
X2	0.9460	0.9651	0.9871	0.9316	0.9639	0.9952	0.9678	0.9317	0.8729	0.9450
X3	0.6324	0.3959	0.3549	0.4488	0.5087	0.5870	0.1650	0.6489	0.4903	0.1961
X4	0.0073	0.0385	0.0380	0.0591	0.0777	0.0318	0.0260	0.0665	0.01711	0.0320
X5	2.7208	1.6554	1.5503	1.8144	2.0356	2.4217	1.1976	2.8488	1.9623	1.2439
X6	11.719	11.3446	27.5818	6.5635	14.1232	123.0176	5.1268	9.5114	3.8584	3.5705

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير والكشوفات المالية للمصارف العراقيةومعادلة مؤشر الافلاس.

المتغير	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الاتحاد العراقي	مصرف دار السلام للاستثمار	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف ايلاف الاسلامي
X1	0.3289	0.4006	0.2279	0.3047	0.3372	0.1489	0.3220	0.2948	0.4541	0.4427
X2	0.9709	0.9648	0.9927	0.9100	0.9465	0.8870	0.9951	0.9841	0.9885	0.8895
X3	0.3579	0.4357	0.2352	0.3947	0.3906	0.2619	0.3268	0.3107	0.4655	0.5532
X4	0.0613	0.1390	0.0276	0.0222	0.0729	0.0316	0.0235	0.0344	0.0841	0.0354
X5	1.5575	1.7723	1.3075	1.6523	1.6411	1.3548	3.0596	1.4507	1.8711	2.2383
X6	12.338	12.400	32.367	4.3865	7.3065	2.3184	67.786	19.560	40.789	5.0066

جدول (4–2) نتائجSherrod وفقاً لنموذج Z للمصارف العراقية

المصارف	مصرف سومر التجاري	مصرف كوردستان الدولي	مصرف المنصور للاستثمار	مصرف المتحد للاستثمار	مصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف التجاري العراقي	مصرف بغداد	مصرف أشور الدولي	مصرف بابل	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
قيمة z	25.146	20.105	21.321	20,440	23.903	36,775	14.018	26.230	18,831	14,018

المصارف	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الاتحاد العراقي	مصرف دار السلام للاستثمار	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الأهلي العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف إيلاف الإسلامي
قيمة z	19.914	23.167	18.992	17.618	19.777	13.923	26.495	19.342	26.254	21.364

المصدر:-من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج المعادلة

يتضح من الجدول مايلي :-

بلغ مؤشر الجودة لمصرف سومر التجاري لسنة 2013(25.146)حيث يقع ضمن الفئة الأولى، وهذا يعني أن القروض التي يقوم بمنحها هي قروض ممتازة (عديمة المخاطرة)مما يعني أن أصحاب القروض قادرون على التسديد في الموعد المحدد ،مما يؤدي إلى تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ،أما مصرف كوردستان الدولي فقد بلغ مؤشر الجودة لنفس العام ب(20.105)حيث يقع ضمن الفئة الثالثة وهذا يعني أن القروض التي يقوم المصرف بمنحها هي قروض متوسطة المخاطرة مما يدل على أن أصحاب القروض سوف يتأخرون في تسديد في الموعد المحدد مما يؤدي إلى زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ،أما مصرف المنصور للاستثمار فقد بلغ مؤشر الجودة (21.321)حيث يقع ضمن الفئة الثانية وهذا يعني أن هناك احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس،أما مصرف المتحد للاستثمار فقد بلغ مؤشر الجودة (20.440)أي يقع ضمن الفئة الثانية أيأن هناك احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس،

أما المصرف العراقي الإسلامي فقد بلغ مؤشر الجودة (23.903)أي يقع ضمن الفئة الثانية ،وقد حقق المصرف التجاري العراقي اعلى نسبة حيث بلغ مؤشر الجودة (36.755) مما يعني انه يقع ضمن الفئة الأولى والقروض التي يمنحها خالية تماما من المخاطرة،وفيما يتعلق بمصرف بغداد بلغ مؤشر(14.01)أي انه يقع ضمن الفئة الثالثة أي يؤدي إلى زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها،وقد بلغ مؤشر الجودة لمصرف أشور الدولي(26.230)مما يعني أن القروض التي يمنحها المصرف هي قروض ممتازة تقع ضمن الفئة الأولى،فيما بلغ مؤشر الجودة لدى مصرف بابل (18.831) أي أن المصرف يقع ضمن الفئة الثالثة والقروض التي يمنحها قروض متوسطة المخاطرة، أما مصرف الشمال فقد بلغت قيمة مؤشر الجودةz (14.083) أي ضمن الفئة الثالثة ومصرف الاتحاد العراقي كان مؤشر الجودةz يقع ضمن الفئة الثانية حيث بلغت القيمة (23.167)،في حين كان مؤشر الجودة z لمصرف دار السلام يقع ضمن الفئة الثالثة حيث بلغت قيمة مؤشر الجودة (18.992)،أما مصرف دجلة والفرات فقد بلغت قيمة مؤشر الجودةz (17.618)،ومصرف الخليج بلغت قيمة مؤشر الجودةz (19.777)في حين حقق مصرف الشرق الأوسط نسبة(13.923)،أما مصرف الائتمان العراقي كانت قيمة مؤشر الجودة z (26.495) أي ضمن الفئة الأولى ،وكانت قيمة مؤشر الجودة للمصرف الأهلي العراقي(19.342)أي ضمن الفئة الثالثة ،على عكس مصرف الموصل للتنمية والاستثمار الذي بلغت قيمة مؤشر الجودة له(26.254) وأخيراً بلغت قيمة مؤشر الجودة لمصرف إيلافالإسلامي (21.364)أيأنها تقع ضمن الفئة الثانية .والتي تمنح قروض متوسطة المخاطرة. وبهذا يمكن القول بأن فرضية البحث قد تحققت اذ إن نموذج Sherrod يعد نموذجاً مناسباً للتنبؤ بالتعثر المالي وتقييم خطر الائتمان.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً :-الاستنتاجات

1. ازدادت دراسة موضوع التعثر الخاصة بالائتمان المصرفي نظراً لاثارها القاسية على المصرف وعلى الاقتصاد ككل مما استوجب التصدي لها والحد من أثارها من قبل المصارف ذاتها ومن قبل مؤسسات مالية دولية ايضا.

2. بقيت غاية التصدي للتعثر المصرفي هي للحد من أثاره وليست للقضاء علية ،ويتطلب ذلك استخدام او تطبيق نماذج عديدة ياتي من ابرزها نموذج Sherrod مقياس لتبويب قروض المصرف والتصدي لظاهرة التعثر.
3. كشفت نتائج التحليل أن المصرف كوردستان الدولي الذي بلغ فيه مؤشر الجودة (20.105)يقع ضمن الفئة الثالثة مما يعني أن القروض التي يقوم المصرف بمنحها هي قروض متوسطة المخاطرة وان أصحاب هذه القروض سوف يتأخرون عن التسديد عن الموعد المحدد مما يؤدي إلى زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
4. كشفت نتائج التحليل باستخدام نموذجإمكانية تطبيق نموذج Sherrodفي البيئة العراقية، وبإمكان المصارف الاستفادة من هذا النموذج لتبويب قروضها وتعزيز ضماناتها عند القيام بمنح القروضأن مصرف سومر التجاري والمصرف التجاري العراقي ومصرف أشور الدولي ومصرف الائتمان العراقي هم من افضل المصارف عينة البحث حيث تمتاز محفظة قروضهم ضمن الفئة الأولى،وهذا يعني أن أصحاب القروض قادرون على التسديد في الموعد المحدد، مما يؤديإلى تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
5. كشفت نتائج التحليل أن مصرف المنصور للاستثمار ومصرف المتحد للاستثمار والمصرف العراقي الإسلامي ومصرف الاتحاد العراقي ومصرف إيلافا لإسلامي يقعون ضمن الفئة الثانية مما يعني أن هناك احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس حيث أن هذه المصارف تمنح قروض متوسطة المخاطرة.، وهذا يعني أن أصحاب القروض سوف يتأخرون عن التسديد في الموعد المحدد مما يؤديإلى زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
6. إن بروز خطر التركز الائتماني مرتبط ارتباط دقيق باستراتيجية عمل المصارف ،فخطر التركز له تأثير مباشر على حدوث الخسائر في محفظة المصرف ،وهوا بهذا يؤثر على رأس المال والقدرة الايفائية للمصرف.

ثانيا:-التوصيات

1. على المصارف العراقية اعتماد نموذج Sherrodلتبويب قروضها وتعزيز ضمانات منحها للقروض للحد من وقوعها في منح قروض محتملة التعثر.
2. تطوير أنظمة الإنذار المبكر من خلال برامج حاسوبية تصدرها إدارات المصارف وتعميمها على الجهات ذات العلاقة ولاسيما البنوك المركزية من اجل تعزيز ادارة عمليات الائتمان المصرفي.
3. على المصارف العاملة في الجهاز المصرفي العراقي بضرورة التعامل مع الضمانات الجيدة كونها ركيزة أساسية في العمل المصرفي ويمكن الرجوع إليها عند تعثر السداد.
4. يجب أن تكون في المصارف العاملة في الجهاز المصرفي العراقي معايير واضحة للتفرقة بين الزبائن،فالزبون الذي تعرض للتعثر بسبب ظروف معينة ولدية خبرة تجارية واسعة وخطط لعملياته الاستثمارية بوعي ،فضلاً عن امتلاكه أخلاق حميدة والمشهود له بالأمانة ، يجب إعطاءه فرصة أخرى لمحاولة استرداد مركزة المالي،وهناك نوع أخر من الزبائن يكون همه الوحيد الحصول على التمويل ويتميز بالمماطلة في السداد هنا يجب على المصرف عدم إعطاءهأي فرصة واتخاذ الإجراءات اللازمة معه.
5. اهمية تشجيع الدراسات الخاصة بمجال ادارة القروض المصرفية من قبل المؤسسات المصرفية والاكاديمية في البلد.

المصادر:

اولا:المصادر باللغة العربية

1. أبو كرش ،شريف مصباح (2005)**ادارة مخاطر الائتمان المصرفي ،مؤتمر العلمي الأول ،"الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة**،كلية التجارة في الجامعة الإسلامية.
2. الأمم المتحدة(2005)**الاتجاهات الاقتصادية وأثارها ،سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في بلدان مختارة** ،أعضاء الأسكوا،عدد 3،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا.
3. انجرو،ايمان(2007)**التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري انموذجا)**،رسالة ماجستير منشورة،جامعة تشرين،كلية الاقتصاد،قسم المحاسبة.
4. بزام ،صافية (2014)**استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي –دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،بولاية ورقلة ،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير ،قسم علوم التيسير ،رسالة ماجستير منشورة.
5. حديد،جواد(2011)**القطاع المصرفي الأردنيأوضاعه وتداعيات الأزمة المالية العالمية عليه،مجلة الدراسات المالية والمصرفية**،الربيع العربي والأزمات المالية الدولية ،المجلد التاسع عشر ،العددين الثالث والرابع،السنة التاسعة عشر.
6. حريري،عبد الغني(2009)**دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي،الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**،جامعة فرحات عباس –سطيف،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير.
7. الحيالي،وليد ناجي(2004)**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي** ،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،عمان ،الأردن.
8. الخضر ،صلاح الامين(2011)**السلامة المصرفية والوساطة المالية (بنك الادخار انموذجا)**،مجلة جامعة شندي ،العدد العاشر.
9. زايدة،دعاء محمد (2006)**التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني "دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة"**،رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الإسلامية ،غزة ،كلية التجارة ،قسم المحاسبة والتمويل.
10. زايدة،دعاء محمد(2006)**التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة**،رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الإسلامية،غزة،عمادة الدراسات العليا ،كلية التجارة،قسم المحاسبة والتمويل.
11. الزرقان ،صالح طاهر(2010)**التحليل المالي واثره في المخاطر الائتمانية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية**،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد الثالث والعشرون.
12. الشاعر ،سيف الدين حسين علي(2012)**اسباب الديون المتعثرة واثرها على الاستثمار في البنوك التجارية بالسودان في الفترة من 2006-2010**، رسالة ماجستير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ،كلية الدراسات العليا.
13. شاهين ،علي،مطر،وجهاد(2011)**نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة فى فلسطين (دراسة تطبيقية)** ،مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)،مجلد 25(4).
14. الشيخ،فهمي مصطفى(2008)**التحليل المالي** ،الطبعة الأولى،رام الله ،فلسطين.
15. صندوق النقد العربي(2014)**المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة** المصرفية ،أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
16. الطويل،عمار اكرم عمر(2008)**مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة**،كلية التجارة ،قسم المحاسبة.
17. الظاهر،مفيد ،عبد الجواد ،إسلام ،عمر ،برهان(2007)**العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية** ،مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)،المجلد 21(2).
18. الغصين ،هلا بسام عبد الله(2004)**استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات –دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في طاع غزة**،كلية التجارة ،قسم إدارةالأعمال.
19. قريشي،خير الدين(2012)**دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبى المالى فى التنبؤ بخطر الإفلاس –دراسة فى عينة من الشركات الجزائرية للفترة 2003-2010،جامعة قاصدى مرباح –ورقلة**،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير،قسم العلوم التجارية.

20. محمد،اسعد مبارك الشريف(**2013**)**مدى تطبيق مقررات لجنة بازل في مصرف المزارع التجاري (1997-2003م)** ،مجلة جامعة البحر الأحمر ،العدد الثالث،حزيران.
21. مطر،جهاد حمدي اسماعيل(2010)**نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)** ،رسالة ماجستير منشورة،الجامعة الإسلامية ،غزة،كلية التجارة،قسم المحاسبة والتمويل.
22. نجار ،حياة **(2014)إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية** ،أطروحة دكتوراه منشوره،جامعة فرحات عباس ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التيسير.

المصادر الاجنبية

1. Lvashina,Scharfstein,Victoria, David (2010)**Bank Lending During the financial crisis of 2008** ,Journal of Financial Economics 97 pag 319-338.
2. Neophyton,Evridiki,Charition,Andreas(2000)**predctingcorporate Failure empirical Evidence for the UK** ,university of Southampto.